البحث الأول:

واقع تمويل التعليم في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان وتحدياته

إعداد :

أ.د. جودت أحمد سعادة

أستاذ جامعي متقاعد جامعة الشرق الأوسط بالأردن

د. أحمد بن سعيد بن ناصر الحضرمي

أستاذ مساعد بجامعة الشرقية -بالدوام الجزئي سلطنة عمان

واقع تمويل التعليم في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان وتحدياته

أ.د. جودت أحمد سعادة
أستاذ جامعي متقاعد جامعة الشرق الأوسط بالأردن
د. أحمد بن سعيد بن ناصر الحضرمي
أستاذ مساعد بجامعة الشرقية -بالدوام الجزئي سلطنة عمان

• **المستخلص**:
هدفت الدراسة الحالية التعرف إلى واقع التمويل في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان، والكشف عن التحديات التي تقف عائقا دون ذلك. ولتحقيق هذا الهدف، استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي عن طريق استعراض الواقع ذاته، ثم تحليل البيانات والمعلومات باتباع أسلوب تحليل المضمون. وقد أظهرت النتائج ما يأتي: حظي تمويل التعليم العالي في سلطنة عُمان باهتمام كبير، فهو يمثل أولوية من أولويات الحكومة العُمانية، وإحدى الاستراتيجيات الوطنية للتعليم المسماة باستراتيجية ٢٠٤٠، وبذلك تمثل الحكومة العُمانية العنصر الأساس في تمويل التعليم لمؤسسات التعليم العالي المختلفة في السلطنة. أثبتت الدراسة بان دور الجهات الخاصة في تمويل التعليم بمؤسسات التعليم العالي ضعيفاً للغاية لا يتعدى نسبة ١٠٪ فقط، ويظل الإنفاق الحكومي على التعليم في ارتفاع سنوي، وهو يمثل خُمس الميزانية التي تخصصها الحكومة لجميع القطاعات الأخرى للدولة، كما أظهرت نتائج الدراسة بأن هناك مجموعة من التحديات التي تحول دون تحقيق تمويل التعليم في مؤسسات التعليم العالي بسلطنةٍ عُمان وأبرزها ما يأتي: عدم تأهيل الكوادر الوظيفية بالجامعات بطريقة سليمة تؤهلهم تأهيلا صحيحا وفق التطورات الحديثة. وكثرة الهدر المالي في التعليم ومركزية التمويل، وهذا يعمل على حدوث استنزافٍ واضح في الميزانية الحكومية، ويؤدي إلى عدم الوصول إلى مستويات الجودة المطلوبة، كما أن النمو السكاني المتزايد، يجعل الأعداد تتصاعد نحو الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، والطبيعة الجغرافية لولايات السلطنة جعلها مترامية الأطراف برا وبحرا، كما أن التأثير الاقتصاد العالمي على الاقتصاد والتعليم في سلطنة عُمان له دور كبير في ذلك. وبناءً على نتائج الدراسة أوصى الباحثان بأن تكون هناك شراكة حقيقية في تمويل التعليم يتم تبنيها من جانب كل من الحكومة والقطاع الخاص، وذلك من خلال الدعم والقروض الميسرة من طرف الشركاتً والمجتمع المدني ومؤسسات التعليم العالي، بحيث يمكن لكل جهةٍ أن تساهم وتدعم بالطرق والأساليب المحددة لها.

الكلمات المفتاحية: الواقع، تمويل التعليم، مؤسسات التعليم العالي، التحديات.

The Reality of Financing Education in Higher Education Institutions in the Sultanate of Oman and its Challenges

Prof. Jawdat Ahmed Saadeh
Dr. Ahmed bin Saeed bin Nasser Al-Hadrami

Abstract

The present study aimed to identify the reality of funding in higher education institutions in the Sultanate of Oman, and to uncover the challenges that stand as an obstacle to that. To achieve this goal, the researchers used the descriptive and analytical method by reviewing the reality itself, then analyzing data and information by following the method of content analysis. The results showed the following: Financing higher education in the Sultanate of Oman has received great attention, as it is a priority of the Omani government, and one of the national education strategies called the 2040 Strategy. Thus, the Omani government represents the main element in financing education for the various higher education institutions in the Sultanate.The study proved that the role of private entities in financing

education in higher education institutions is very weak, not exceeding 10% only, and government spending on education remains on an annual increase, and it represents one-fifth of the budget that the government allocates to all other sectors of the state. The challenges that prevent the achievement of financing education in higher education institutions in the Sultanate of Oman, most notably the following: Failure to properly qualify job cadres in universities to properly qualify them according to recent developments. The abundance of financial waste in education and centralization of funding, This creates a clear drain on the government budget, and leads to a lack of access to the required quality levels, and the increasing population growth makes the numbers escalate towards enrollment in higher education institutions, and the geographical nature of the Sultanate's states has made it sprawling on land and sea, and the impact of the global economy on Economy and education in the Sultanate of Oman have a big role in this.Based on the results of the study, the two researchers recommended that there be a real partnership in financing education to be adopted by both the government and the private sector, through support and soft loans by companies, civil society and higher education institutions, so that each party can contribute and support the methods and methods specified for it.

Key words: Reality, education financing, higher education institutions, challenges.

- **مقدمة الدراسة**:

إن بداية الاهتمام بالتعليم العالي في سلطنة عُمان ليس وليد اللحظة، وإنما بدأ منذ مطلع السبعينيات من القرن العشرين، عندما تمّ إنشاء دائرة المعارف التي كانت تعتبر ذات أهميةٍ تربويةٍ بالغة في ذلك الوقت، وكان قسم الابتعاث الخارجي يمثل أحد أهم أقسامها الحيوية، والذي كان يختص بشؤون الكفاءات العُمانية وما يتعلق منها بابتعاثها للدراسة خارج السلطنة، كي يعود المبعوثون المتميزون منهم لاستلام المناصب العليا ويساهمون في مسيرة التنمية ودفع عجلة التطور والبناء في السلطنة.

ويُعد قسم الابتعاث الخارجي، النواة الأولى التي تأسست منها وزارة التعليم العالي في عام ١٩٩٤م، مما جعل التعليم العالي يمثل مرحلة محورية مهمة في التطور المعرفي للطلبة عموماً، ويساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي والتنمية في البلاد، وذلك من خلال تعزيز الابتكار وزيادة المهارات العالية للخريجين، كما أنه في الوقت نفسه يمثل وسيلة سليمة لتحسين نوعية الحياة ومعالجة التحديات الاجتماعية والعالمية الكبرى، بالإضافة إلى أنه يعتبر أحد المحركات الرئيسة لأداء النمو والازدهار والقدرة التنافسية للدول بوجه عام وللأفراد منهم على وجه الخصوص(مجلس التعليم العُماني،٢٠٢٠).

وتُعد الجامعات والكليات الجامعية من بين أكثر المؤسسات اهتماماً بكل من المعرفة والبحث والتدريس والتطبيق الميداني أو داخل المختبرات العلمية، والذي يسعي إلى إعداد الأجيال وتأهيلهم تأهيلا صحيحا. لذا، فقد ازدادت الحاجة إلى تطوير نظام تعليمي جديدٍ، سواء على مستوى مؤسسات التعليم العالي كالجامعات والكليات، أو على مستوى المدارس بمستوياتها المختلفة، إضافة إلى

تزايد اهمية المعارف والمهارات وتطور مجتمعات المعرفة، وتماشياً مع التحولات والتغيرات السريعة في القرن الحادي والعشرين (David,Frank&Richard,2003)

وفي الوقت ذاته، أكدت الدراسات الحديثة، أن هناك علاقة وثيقة بين التعليم العالي والبحث العلمي وبين الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، إذ لم يعد يُنظر إلى العملية التعليمية على أنها مجرد خدمة، بل أصبحت تمثل استثمارا يستهدف إلى تحسين مستوى الحياة للأفراد، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. لذا، يبقى الاستثمار في التعليم استثمارا مفيدا بشكل كبير في تنمية رأس المال البشري من جهةٍ، وداعماً مهماً للاقتصاد الوطني منً جهةٍ ثانية، وأن الاستثمار فيه سيكون حتماً استثمارا يعود بالنفع على المدى البعيد، وذلك من أجل تطوير رأس المال البشري. وإذا كان الاقتصاد هو شريان الحياة للمجتمعات الإنسانية المعاصرة، فإن التعليم بمختلف أنماطه هو مادة هذا الشريان، وذلكٍ لضمان إستمرارية الازدهار الاقتصادي والاستثمار في التعليم باعتباره قضية اقتصادية وتربوية، وتعتبر من القضايا بالغة الأهمية في عالمنا المعاصر (القطاونة، ٢٠١٣).

وتحرص السلطنة على توفير تعليم مجاني في الجامعات والكليات الحكومية، ودعم الجامعات الخاصة ورفدها بالعديدٍ منً الطلبة خريجي التعليم النظامي الحكومي والخاص؛ ليكون أكثر تواؤماً مع منظومة التعليم العالي للجميعٍ حسب النسب والمعدلات النهائية في امتحان الثانويةٍ العامةٍ، وتوفير الموارد تزامنا مع احتياجات المجتمع. لذا، فقد خصصت جزءا كبيرا من موازنتها لقطاع التعليم بشكل عام، حيث أظهرت البيانات الإحصائية أن قطاع التعليم بشقيه العالي وما قبلًه تصدر قائمة القطاعات الخدمية بالدولة من حيث إجمالي الإنفاق الحكومي خلال عام ٢٠١٥ ، وبإجمالي إنفاق بلغ مليار من الريالات العمانية بنسبةٍ تقارب ١٤.٨٪ من مجموع الميزانية المخصصة للدولة، وارتفعت هذه النسبة في عام ٢٠١٩ لتشمل ١٧٪ من مجموع الميزانية المخصصة للدولة وباقي الخدمات.(الكتاب الاحصائي السنوي العُماني، ٢٠١٩).

في ضوء ما تقدم؛ تأتي الدراسة الحالية كمحاولةٍ علميةٍ للكشف عن واقع تمويل التعليم في مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عُمان، وذلك من خلالٍ تطبيق الاستثمار في العملية التعليمية، والكشف عن التحديات التي تقف عائقا وراءها.

- **مشكلة الدراسة**:

في عالم متغير يسوده التطور والمعرفة والنمو المتزايد في التكنولوجيا والمعلومات على حدٍ سواء، والذي بات تأثيره بشكل كبيرٍ على مناحي الحياة التي يعيشها الإنسان، أصبحت قضية تمويل التعليمً تُعد مًن القضايا المهمة والاستراتيجية التي تشغل بال كل من حكومات الدول ورجال التربية والاقتصاد في الدول النامية والمتقدمة علىً حد سواء. وهناك العديد من الدراسات العربية والأجنبية التي اهتمت بالعلاقات الوثيقة بين التعليم والاقتصاد، كونه الورقة الرابحة في

عالمنا المعاصر. كما أنه لم يعد يُنظر إلى العملية التعليمية التِعلمية بأنها مجرد خدمة اجتماعية ترفيهية فقط؛ بل أصبحت استثمارا يستهدف الحياة الاجتماعية بأكملها، وتحسين مستوى حياة الأفراد والمجتمعات، وتدفع بعجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام.

وسلطنة عُمان ليست بمعزل عن ذلك، فقد برزت جهودها في تطوير التعليم العالي من خلال الاستراتيجية الوطنية للتعليم المسماة بخطة ٢٠٤٠، والتي عملت على تبني وضع الاستراتيجية الوطنية للتعليم في سلطنة عُمان حتى العام ٢٠٤٠، بحيث ركزت على بناء الموارد البشرية التي تمتلك القيمِ والمعارف والمهارات اللازمة للعمل والحياة، مما يمكنها مِن العِيش منتجة في عالم المعرفة والتكنولوجيا الحديثة، ومؤهلة تأهيلاً علمياً للتكيف مع متغيرات العِصر التكنولوجية، ومحافظة على هويتها الوطنية وقيمها الأصيلة، وقادرة على الإسهام في رقي الحضارة الإنسانية، التي أكدت على ضرورة تنمية الموارد البشرية والمحافظة عليها من أجل أن تساير متطلبات العصر بكل كفاءةٍ واقتدار(الحضرمي والتوبي،٢٠٢٠)

لِكل ذلك، عملت سلطنة عُمان على تطوير التعليم بمختلف أنواعه؛ ليكون قادراً على تنمية قدرات الأفراد، وخصصت من ضمن خطة ٢٠٤٠ إستراتيجية خاصة تُعنى بتمويل التعليم، واستمر العمل من أجل تحقيق هذه الاستراتيجية في السنوات الماضية، من خلال الندوات واللقاءات التي أقامتها وزارة التعليم العالي أو الأمانة العامة لمجلس التعليم، والتي أخذت على عاتقها ترسيخ ونشر مفهوم استراتيجية تمويل التعليم في السلطنة، ومن بينها الندوة الوطنية للتعليم في سلطنة عُمان: الطريق إلى المستقبل (٢٠١٤)، التي تناولت بعض أوراقها تمويل التعليم، وندوة الشراكة مع القطاع الخاص التعليمي عام ٢٠١٧، وأخذت أحد محاورها التركيز على الشراكة في التعليم بين الدولة والقطاع الخاص. كما قام مجلس التعليم بعقد حلقات متواصلة تمّ البحث من خلالها عن بدائل التمويل في التعليم، ودور الأوقاف في تمويل المشروعات المختلفة. وفي الوقت ذاته، أكدت دراسة عيسان وأخرون (٢٠١٩) على ضرورة تنويع مصادر تمويل التعليم العالي وأن كل هذه المؤتمرات والدراسات أثبتت أهمية تمويل التعليم في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عُمان.

- **أسئلة الدراسة**:

حاولت الدراسة الحالية الإجابة عن السؤالين الآتيين:

- ما واقع تمويل التعليم في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عُمان؟
- ما التحديات التي يواجهها تمويل التعليم في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عُمان؟

- **أهمية الدراسة**:

تمثلت أهمية الدراسة الحالية في المجالين الآتيين:

- **الأهمية النظرية:** وتشمل الأُطر الفكرية حول واقع تمويل التعليم في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عُمان، وتطبيق وزارة التعليم العالي لهذا المفهوم. وكمحاولةٍ علميةٍ لإثراء المكتبة العربية بدراسةٍ حديثةٍ حول واقع تمويل التعليم في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عُمان، وتحديد أبرز التحديات التي تقابل هذا التمويل في مؤسسات التعليم العالي بالسلطنة، في ضوء التطور العلمي السريع، جاءت هذه الدراسة.
- **الأهمية التطبيقية:** وتتمثل في النتائج والتوصيات العلمية والعملية المتوقعة للدراسة، والاستفادة من واقع تمويل التعليم في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان؛ كونها ستعمل على تزويد صُناع القرار والسياسات المختلفة بقطاع التعليم العالي في سلطنة عمان، بالمعطيات التي تساعدهم على اتخاذ خطواتٍ عمليةٍ بشأن معرفة أو تحديد متطلبات وتطلعات تمويل التعليم في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عُمان.

- **أهداف الدراسة**:

تتلخص أهمية الدراسة الحالية في الآتي:

- التعرف إلى واقع تمويل التعليم في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عُمان وكيفية تعامل وزارة التعليم العالي معه.
- التعرف إلى التحديات المتنوعة التي يواجها تمويل التعليم في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عُمان.

- **مصطلحات الدراسة**

تحددت مصطلحات الدراسة كالآتي:

- **الواقع**:

يمكن تعريف الواقع في علم الفلسفة بأنه حالة وجود الأشياء كما هي على أرض الواقع، وكما وجد حولنا، وما وجد فعلاً أمامنا، وذلك في مقابل الخيال والوهم (ويكيبيديا،٢٠١٩).

ويعرف الباحثان الواقع إجرائياً على أنه الحالة الموجودة فعلياً على أرض السلطنة وما نشاهده ونحسه من إجراءاتٍ وأعمال حول كل ما يتعلق بسياسة تمويل التعليم في مؤسسات التعليم العالي وقت إجراء هذه الدراسة، ومن خلال إبراز الجهود المبذولة فعلاً في هذا المجال، ومساهمة القطاعات الأخرى ذات الصلة.

- **مؤسسات التعليم العالي**:

هي مؤسسات ذات استقلال مالي وإداري تتكون من مجموعة من الكليات والمراكز العلمية، تقوم على إعداد أجيال مؤهلة تأهيلا أكاديميا وفنيا وتعي تراث أمتها الحضاري والإسلامي، وتحافظ على هوية مجتمعها العُماني الاخلاقية والاجتماعية، معتبرة البحث العلمي أمام نصب عينيها عن طريق مجالسها الخاصة، المكونة من الهيئة الإدارية العليا المخولة بصياغة السياسة العامة وتنفيذها، كما تقوم بتنفيذ مهام محددة تتعلق بتعزيز مكانة التعليم العالي وتمكينها من أداء رسالتها وتحقيق أهدافها(الخطيب والحضرمي، ٢٠٢٠).

ويعرف الباحثان مؤسسات التعليم العالي إجرائياً على أنها تلك المؤسسات التي تقوم على إدارة ورعاية المعاهد أو الجامعات الحكومية أو الخاصة التي تمثل مراحل التعليم لما بعد مرحلة التعليم المدرسي العام في السلطنة. وهو عبارة عن تعليم غير إلزامي ونظام تعليمي يتسم بالجودة العالية، والشراكة المجتمعية، وله كيان مستقل ومتكامل ونظام لتطوير القدرات البشرية، وله مصادر تمويل متنوعة ومستدامة للتعليم والبحث العلمي، ويوظف الكفاءات الوطنيَّة ذات المعارف والمهارات الديناميكيَّة المنافسة محليّاً وعالميّاً.

- **تمويل التعليم**:

هو عبارة عن مجموعة الموارد المالية المخصصة في مؤسسات التعليم العالي من الموازنة العامة للدولة أو من المصادر الأخرى، مثل الهبات والتبرعات والرسوم الطلابية، والمعلومات المحلية والخارجية؛ لدعم برامج التعليم العالي وأنشطته، وإدارتها بفاعليةٍ لتحقيق أهداف التعليم الجامعي خلال فترة زمنية محددة (الشنيفي،٢٠١٨).

ويعرف الباحثان تمويل التعليم إجرائياً بأنه الأسلوب أو الطريقة أو المصدر الذي يتم من خلاله دعم التعليم أو توفير المصادر المالية التي يحتاجها بمختلف الطرق، سواء كانت عن طريق الجامعة أو المؤسسة نفسها أو عن طريق إحدى الجهات أو المنظمات الموجودة داخل الدولة ذاتها.

- **التحديات**:

هناك معان عدة لمصطلح التحديات، حيث تشير المعاجم اللغوية إلى أن مصطلح التحدِّي "Challenge" له معان ودلالاتٍ متنوعة، فمعجم أكسفورد عرفه على أنه كل ما يوَاجهُ الأفراد أو المؤسسَات من عقبات أو أخطار، أو هي حالة اختبار قدرات شخص ما أو مؤسسةٍ معينة.(Oxforddictionaries.www. com) .

أما داود (٢٠١٠) فقد قام بتعريفهِ على أنه ذلك الوضع، الذي يمثل وجوده أو انعدامه تهديداً أو إضعافاً أو تشويهاً كليًّا أو جزئيًّا دائماً كان أو مؤقتاً، وذلك نظراً لوجود وضع آخر يراد له الثبات والقوة والاستمرار (الحضرمي والتوبي ، ٢٠٢٠).

ويمكن تعريف التحديات إجرائياً من جانب القائمين على هذه الدراسة بأنها تلك العقبات المالية والتنظيمية والتقنية والإدارية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، التي تحول دون تطبيق مشروع تمويل التعليم العالي، وتؤثر على قدرته وكفاءته في الأداء، وتحول دون تحقيق أهدافه الموضوعة له في استراتيجية التعليم المسماة خطة عُمان ٢٠٤٠.

- **حدود الدراسة**:

تتمثل حدود الدراسة الحالية في الآتي:

- الحدود الموضوعية: وتمثل واقع تمويل التعليم في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عُمان.

- الحدود الزمنية: وتشير إلى النصف الأول من العام الدراسي الجامعي ٢٠٢٠/٢٠٢١.
- الحدود المكانية: وتمثل مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عُمان.

• **منهجية الدراسة**:

اعتمد الباحثان في الدراسة الحالية على المنهج الوصفي، حيث تمّ استخدامه كأساسٍ لمراجعة الأدبيات والدراسات والتقارير الموثقة، وانقسمت مرحلة الدراسة فيها إلىً مرحلتين: الأولى وتمثل مرحلة جمع المادة العلمية واستعراض ما ورد حول موضوع الدراسة سواء المطبوع منه أو المنشور على شبكة الانترنت، والمرحلة الثانية التي تتلخص في عمليات تحليل البيانات والمعلومات باستخدام أسلوب تحليل المضمون، وذلك من أجل الخروج بالشكل النهائي لعناصر البحث، وتقديم التوصيات والمقترحات اللازمة وذات العلاقة.

• **نتائج الدراسة ومناقشتها**:

بعد الاطلاع على العديد من الدراسات والتقارير الرسمية الموثقة عن موضوع البحث في الجامعات والمعاهد العليا العُمانية المقصودة بالدراسة، وبعد تحليل مضمونها حسب الأصول العلمية المطلوبة، تمت الإجابة عن أسئلة الدراسة كالاتي:

• **الإجابة عن السؤال الأول**:

ينص السؤال الأول من أسئلة الدراسة الحالية على الآتي: ما واقع تمويل التعليم في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عُمان؟.

وللإجابة عن هذا السؤال، تمّ عرض المقصود بالدراسة واستقراء الأدبيات السابقة، وبعد تحليل مضمونها، تم استخلاص الآتي:

التعليم العالي هو عبارة عن المرحلة التي تسبق عملية التوظيف، ويقع في أرقى سُلم المراحل التعليمية كافة، وتشمل كل أنواع التعليم الذي يأتي ما بعد المرحلة الثانوية، سواء كان في الجامعات أو مؤسسات تعليمية أخرى تُعنى بالتعليم أو التدريب أو البحث العلمي. وللتعليم العالي دور بارز في إعداد الكوادر الوطنية المؤهلة على أعلى المستويات؛ كي يكونوا قادرين على المشاركة بفاعلية في دفع حركة التنمية قدُما في البلاد.

وتقوم وزارة التعليم العالي منذ إنشائها في عام ١٩٩٤، بالعمل على النهوض بالتعليم العالي في السلطنة، حيث توسعت قاعدة مؤسسات التعليم العالي لتشمل مجالاتٍ مختلفةٍ وتخصصاتٍ متعددةٍ تلبي احتياجات التنمية الشاملة وسوق العمل، ولم يكن هذا التوسع محصوراً على التعليم العالي الحكومي بل كان للقطاع الخاص العُماني إسهامات ملموسة، بعد أن أتيحت له الفرصة للاستثمار في هذا المجال، فقام بإنشاء جامعاتٍ وكليات خاصة للمساهمة في احتياجات السلطنة من الكوادر المؤهلة علمياً وفنياً، وقد أدى ذلك إلى تضافر الجهود لاتساع مظلة التعليم العالي الذي يعتبر هدفاً وطنياً يسعى الجميع إلى تحقيقه. لذا،

كانت العناية والاهتمام به من أولويات الخطط الاستراتيجية التي تنفذها سلطنة عُمان ومن بينها استراتيجية التعليم ٢٠٤٠ والتي شملت عدة استراتيجيات فرعية من بينها استراتيجية تمويل التعليم التي أخذت حيزا من الاهتمام الكبير من جانب الحكومة ومؤسسات التعليم العالي المتعددة.

وبما أن استراتيجية تمويل التعليم قد أخذت اهتماماً كبيراً، وشغلت الكثير من واضعي السياسات التعليمية؛ فهي تمثل مدخلاً مهماً من مدخلات أي نظام تعليمي داخلي أو خارجي، وهي من الموضوعاتٍ الأساسية التي تحظى بعنايةٍ خاصةٍ من جانب المهتمين باقتصادياتٍ التعليم قديما وحديثا (عزوز، ٢٠٠٩).كما يحظى موضوع تمويل التعليم أيضا باهتمام كبيرٍ من رجالات الاقتصاد والتربية في معظم البلدان العربية والاجنبية، كماً يحظىً أيضا باهتمامهم من حيث التأثير الذي يتركه التمويل على المخرجات التعليمية من حيث عدد الخريجين، ونوعية التعليم المناسب، واللتان ستعتمدان بدرجةٍ كبيرةٍ على مدى الإمكانيات المالية التي يتم توفيرها للنظام التعليمي (السبيعي، ٢٠٠٧).

وقد صاحب السماح بإنشاء مؤسسات التعليم العالي الخاصة، العمل على وضع الأنظمة والتشريعات واللوائح التنفيذية والتنظيمية لعملية إنشائها والإشراف عليها من جانب وزارة التعليم العالي، وتنظيم علاقاتها بالمؤسسات الأخرى في المجتمع العُماني، إضافة إلى وضع جميع الضوابط الممكنة لضمان الجودة التعليمية فيها. وتتمثل الأنظمة والتشريعات واللوائح في الآتي: (موقع وزارة التعليم العالي،٢٠٢٠):

- المرسوم السلطاني رقم (٩٩/٤١) بإصدار نظام الجامعات الخاصة وصدرت اللائحة التنفيذية بالقرار الوزاري رقم (99/٣٦).
- المرسوم السلطاني رقم (٩٩/٤٢) بشأن إنشاء الكليات والمعاهد العليا الخاصة وصدرت اللائحة التنفيذية بالقرار الوزاري رقم (2000/٣٤).

والجدير بالذكر أن التعليم العالي الخاص بالسلطنة قد مر بعدة مراحل، حيث صدر في عام ١٩٩٦ المرسوم السلطاني رقم (٩٦/٦٨) بشأن إنشاء كلياتٍ ومعاهد خاصة في البلاد، ومنذ ذلك الوقت تزايدت أعداد هذه الكليات تدريجيا، بحيث صدر قانون الجامعات الخاصة وتبعه صدور قانون الكليات والمعاهد العليا الخاصة، فقد بلغ إجمالي عدد مؤسسات التعليم العالي في السلطنة في العام الأكاديمي ٢٠١٩/٢٠٢٠ ست وستون مؤسسة، منها ٣٨ (مؤسسة حكومية) و٢٨ مؤسسة خاصة (التقرير السنوي لوزارة التعليم العالي العُمانية، ٢٠١٩).

- **ماهية الاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠**

من يتمعن النظر في التعليم بمختلف أنواعه ومسمياته، يجد أنه ركيزة من ركائز التنمية المستدامة، وهو ذو أهميةٍ عظيمةٍ على مختلف أصعدة الحياة البيئية والاقتصادية والاجتماعية. كما أنه يمثل أولوية من الأولويات التي تعتمدها دول العالم في تنمية مواردها البشرية التي تعتمد عليها في المنافسة على صعيد الاقتصاد العالمي المفتوح في هذا العصر؛ الذي يتسم بالانفجار المعرفي

والمعلوماتي الكبيرين في جميع الأصعدة الحياتية التي يعيشها الانسان. لذا، جاء التوجيه الحكومي في دور الانعقاد السنوي للفترة الخامسة لمجلس عُمان في عام ٢٠١١م من خلال التركيز المتقن على أن تتحلى الأجيال الملتحقة بركب التعليم بالوعي والمسؤولية التامة، وتتمتع بالخبرة والمهارة العالية والتطلع إلى مستوى معرفي أرقى وأرفع، مع التوجيه إلى ضرورة إجراء تقييم شامل للعملية التعليمية بالسلطنة؛ من أجل تحقيق تلك التطلعات والاستفادة من فرص العمل المتاحة في مختلف القطاعات الواعدة في السلطنة.

وتأكيداً على تلك الإرادة الواعية والتوجيهات السليمة، فقد تمت المطالبة بمراجعة سياسات التعليم وخططه وبرامجه مراجعة شاملة، وتطويرها بما يواكب المتغيرات التي يشهدها الوطن والمتطلبات التي يفرضها التقدم العلمي والتطور الحضاري، وصولاً إلى بناء جيل مسلح بالوعي والمعرفة والقدرات المطلوبة (صحيفة عُمان،٢٠١٨). وهذا ما سارت عليه الحكومة هذه الأيام من ناحية الاهتمام بقطاع التعليم بمختلف أنواعه ومستوياته، وتوفير البيئة الداعمة والمحفزة للبحث العلمي والابتكار، بحيث تمثل قمة الأولويات الوطنية، التي تحتاج إلى كامل الدعم المادي والمعنوي الحكومي. لذا، فقد شملت استراتيجية ٢٠٤٠ في مكنونها أربع استراتيجيات فرعية، بحيث أن من يتعمق في الاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠ يجد أن طريقة وضعها وبنائها لم تكن عشوائية، وإنما تمت وفق ثوابت عميقة وخبرات طويلة مرت عليها سلطنة عُمان، كما تم الأخذ خلال عملية بنائها، بأفكار قادة البلاد في خطاباتهم العديدة وتوجيهاتهم المتنوعة القائمة على ضرورة الحث المتواصل على مواكبة التعليم حسب المتغيرات العالمية المتزايدة والثورة المعرفية الكبيرة، حتى يتلاءم مع متطلباتها بصورة فاعلة. كما تم أيضا الأخذ بالحسبان عند بناء هذه الاستراتيجية، الاستفادة من المؤتمرات والندوات العالمية التي تحدثت عن تمويل التعليم على وجه الخصوص. لذا، نجد أنه عند استعراض استراتيجية التعليم ٢٠٤٠، نلاحظ بأنه قد تمّ التركيز عند بنائها، على أربع استراتيجيات مهمة في مسيرة التعليم بسلطنة عُمان، وفق مجموعة من الثوابت والأسس الدقيقة التي يوضحها الشكل (١) والشكل(٢):

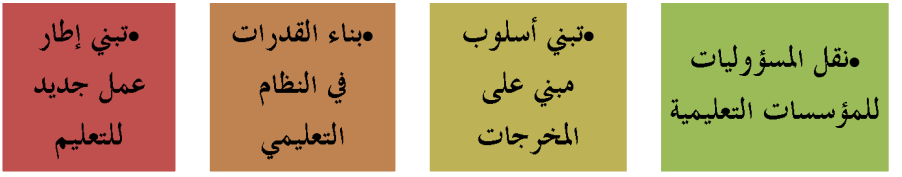

شكل (١) أسس الاستراتيجية الوطنية للتعليم في سلطنة عمان لعام ٢٠٤٠

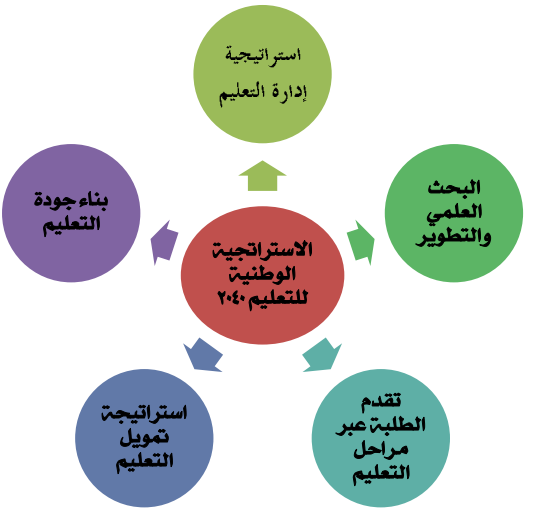

شكل (٢): الاستراتيجية الوطنية للتعليم في سلطنة عمان ٢٠٤٠

- **إستراتيجية إدارة التعليم**:

تعتبر إدارة التعليم قلب العملية التعليمية التعلمية في جميع المؤسسات التربوية بمختلف مراحلها. لذا، كان العمل جاداً من أجل إعادة هيكلة السلم التعليمي وفق الغايات والطموحات المنشودة منه، وتمّ بالفعل في عام ٢٠٢٠ إنشاء جامعة حكومية تحت مسمى جامعة التقنية والعلوم التطبيقية، بحيث تكون لها الشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، من خلال دمج كليات العلوم التطبيقية التابعة لوزارة التعليم العالي والكليات التقنية التابعة لوزارة القوى العاملة. وكانت هذه تمثل بوادر العمل على استراتيجية عُمان لعام ٢٠٤٠ لمنح المؤسسات بوادر الاستقلال الحقيقي تمهيداً لمنحها الإدارة الذاتية.

- **إستراتيجية البحث العلمي**:

يُعد البحث العلمي في عالم اليوم عماد أي دولة، وهو عنصر من عناصر منظومتها العلمية والتكنولوجية. وتوكد الرؤية المستقبلية للاقتصاد العُماني ٢٠٢٠ على أنه ركيزة أساسية لإحداث التنمية واستدامتها، والعنصر الأساس للاستراتيجيات المعتمدة للتنويع الاقتصادي في الرؤية المستقبلية للبلاد. وقد قامت الحكومة العُمانية بدعم البحوث العلمية في الجامعات والمعاهد العليا بشكل سنوي، وذلك لإثراء المعرفة المستمرة لدى الباحثين. لذا، عملت هذه الاستراتيجية على ضمان توافق خطط البحث العلمي بمختلف أنواعها، وبرامج الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي، مع خطة الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي، مما أدى إلى زيادة السِعة البحثية وجودتها في الجامعات، مع تمويل البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي وإنشاء حاضنات علمية في تلك المؤسسات، مع إنشاء مراكز للتميز البحثي بمؤسسات التعليم العالي في مجال علمي تتميز به، وغيرها من التوصيات.

• **إستراتيجية الجودة في التعليم**:

عندما ننظر إلى منظومة التعليم في سلطنة عُمان، نجد عظم الإنجازات التي تمّ تحقيقها في قطاع التعليم؛ إلا أنه يلاحظ بأنها ركزت على نشر مظلة التعليم في جميع ربوع الدولة. فالمباني والتجهيزات القائمة تمثل الدليل الأكيد على الاهتمام بهذا الجانب، إلا أن هذا الاهتمام كان بالدرجة الأولى من الناحية الكمية، في حين بقيت جودة نظام التعليم من التحديات الواضحة فيما يشهده العالم من تطور كبير شمل جميع جوانب الحياة. لذا، جاءت هذه الاستراتيجية وركزت على أن تقوم وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي بوضع نظام داخلي لضمان الجودة في التعليم المدرسي والعالي وتعزيزه بمختلف الأنظمة، ورفدها بالكفايات الوطنية العُمانية، وتطويرها وإعدادها في مجال ضمان الجودة في المؤسسات التعليمية، واعتماد التصنيف المعياري للتعليم العالي في السلطنة وغيرها من التوصيات.

• **إستراتيجية التحاق الطلبة**:

تعتبر هذه الاستراتيجية من أوائل الاستراتيجيات التي تمّ العمل بها منذ بداية السبعينيات من القرن العشرين بصورة غير مباشرة، وذلك عندما طالبت قيادة البلاد آنذاك بالحث على العلم والتعليم حتى وإن كان ذلك تحت ظلال الأشجار، مما جعل الهدف من هذه الاستراتيجية هو ضمان حصول جميع الطلبة في سن التعليم لما قبل المدرسة على فرص الالتحاق بالتعليم المجاني، وبمساراتٍ متنوعةٍ ومتعددةٍ في جميع أرجاء البلاد، على أن يسير النظام التعليمي القائم على التقدم الفاعل وفق التطورات الحديثة في جميع المراحل الدراسية، وذلك عن طريق رفده بتخصصاتٍ ومساراتٍ مهنيةٍ متعددةٍ ومختلفة، وفق متطلبات السوق العُماني، وحتى يتهيأ للطالب الالتحاق بالتعليم العالي وفق المسار الذي سلكه، ثم التحاقهم بالعمل وفقا لمستوياتهم ومؤهلاتهم التعليمية التي درسوها.

• **إستراتيجية تمويل التعليم**:

يُعد تمويل التعليم من الأسس الرئيسة التي أخذت الدولة على عاتقها القيام به منذ بداية السبعينيات من القرن العشرين. ويلاحظ أن النظام القائم لتمويل التعليم يعتمد بشكل كبير على دعم الحكومة، وذلك من خلال الميزانيات المخصصة والمعتمدة للكثير من الجهات الحكومية التي تُعنى بالتعليم مثل وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي، وجامعة السلطان قابوس، والجهات الأخرى المشرفة على المؤسسات التعليمية. ولو نظرنا إلى الانفاق الحكومي على التعليم من الميزانية العامة للدولة على مر عدد من السنوات، نجد أنه يمثل نسبة كبيرة من الميزانية المعتمدة للدولة، والجدول (١) يوضح ذلك:

الجدول (١): نسبة ميزانية التعليم مقارنة بميزانية الدولة ككل على مدى خمس سنوات(٢٠١٥-٢٠١٩)

الجهة	السنة ٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
التعليم	١٤.٨٪	١٥.٨٪	١٦.٥٪	١٦.٨٪	١٧٪

ويتضح من الجدول (١)، أن النظام القائم على تمويل التعليم يتسم بالمركزية، وهو في تصاعد مستمر من حيث نسبة التمويل عبر السنوات الماضية، مما يكلف الدولة ميزانية طائلة. كما يؤدي إلى ازدواجية الجهود المبذولة بين المؤسسات التعليمية المسؤولة عن التعليم وفقدان الفاعلية الناجحة، ويعرقل بالتالي الاستجابة السريعة في اتخاذ القرارات المناسبة لتغيير البرامج التعليمية في كل مؤسسة وفق نظرتها المستقبلية، وذلك بناءً على المستجدات العالمية. من هنا سعت الجهات الحكومية المسؤولة والمختصة عن التعليم، بتطوير آلياتٍ جديدةٍ لتمويل قطاع التعليم، بحيث تكون مصادر تمويل متعددة ومستدامة له في السنوات القادمة بدلا من الاعتماد على الميزانية الحكومية، حيث يُلاحظ ذلك في معظم مؤسسات التعليم العالي. فالحكومة إضافة إلى الانفاق على التعليم، نجدها تنفق ما يقارب ٤٠٪ من ميزانيتها حول الجوانب الاجتماعية والشكل (٣) يوضح ذلك:

الإنفاق الاجتماعي:

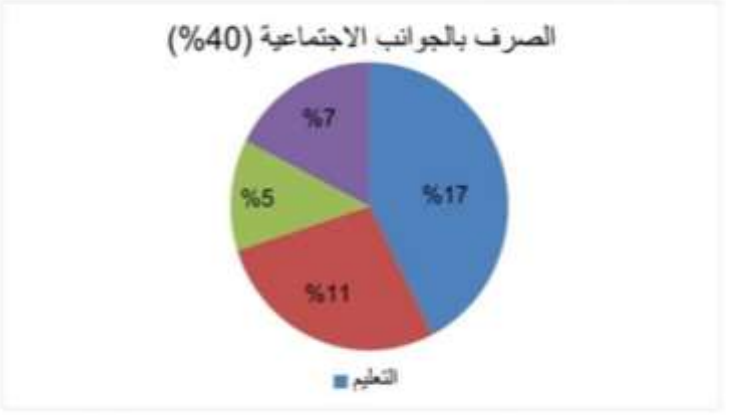

الشكل (٣) الانفاق الاجتماعي الحكومي على المواطنين

- **مصادر تمويل التعليم العالي في الجامعات الحكومية والخاصة لسلطنة عمان**

يقع تمويل التعليم في مؤسسات التعليم العالي الحكومية على عاتق الجهات الحكومة، حيث نجد أن ما يقارب من ٩٠٪ من تمويل التعليم العالي في المؤسسات الحكومية يكون ضمن مسؤوليتها، في حين أصبح ما يقارب ١٠٪ فقط من التمويل بدعم من جهاتٍ متعددةٍ مثلتها بعض الشركات الحكومية والخاصة وبعض المؤسسات الخيرية؛ وهذا مما يدفع الخطى نحو البحث عن مصادر أخرى من أجل تنويع مصادر تمويل التعليم العالي، حتى يكون له الاستقلالية نحو التطور ومواكبة الثورة المعرفية والتقنية. والشكل (٤) يوضح مصادر هذا التمويل:

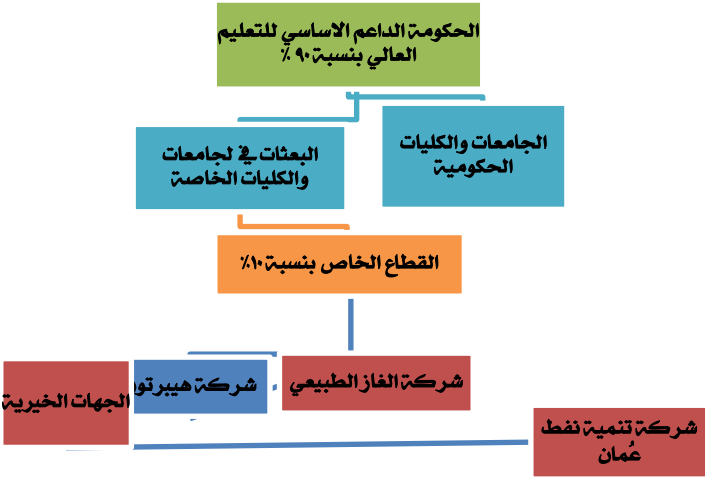

الشكل (٤): مصادر تمويل التعليم العالي مع النسب المئوية له

أما تمويل التعليم في مؤسسات التعليم العالي الخاص، فإن المؤسسات التعليمية تعتمد بشكل كبير أيضا على ما تقوم به الحكومة من دعم، والمتمثل في البعثات الدراسية لخريجي التعليم العام سنويا، حيث أعلن القبول الموحد لعام ٢٠٢٠ مثلا عن عدد المقاعد الدراسية التي وردت من مؤسسات التعليم العالي الحكومية والبعثات الداخلية والتي بلغت(٢٢٨١٥) مقعدا دراسيا، في حين تمثل البعثات الداخلية نسبة كبيرة من هذه المقاعد. وهذا يفسر تحمل الحكومة الجانب الأكبر من التمويل، كما يوضحه الشكل (٥):

الشكل (٥): مصادر تمويل التعليم العالي في المؤسسات الخاصة لسلطنة عُمان

• أرقام عن مؤسسات التعليم العالي

تعتبر مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عُمان من بين المؤسسات العلمية المهمة للغاية التي يتسابق عليها العُمانيون؛ وذلك من أجل الحصول على فرصةٍ في إحدى مؤسساتها، حيث أشارت الاحصائيات إلى أن مجموع عدد المؤسسات التعليمية بالتعليم العالي في سلطنة عمان، بلغت ما يقارب ٥٧ مؤسسة علميةٍ، صنفتٍ ٢٨ منها كمؤسسةٍ حكوميةٍ بتمويلٍ كاملٍ من جانبها، و٢٩ مؤسسة خاصة من نوع متعدد التمويل. وفي القطاع العام توجَد جامعتان: الأولى جامعة السلطان قابوس التي افتتحت عام ١٩٨٦، والثانية الجامعة التقنية التي أنشئت عام ٢٠٢٠ وذلك بدمج ١٣ كلية موزعة في: ٧ كليات للتقنيةٍ و٥ كلياتٍ تطبيقيةٍ وكلية للمعلمين بالسلطنة، في حين هناك ١٤ كلية و١٣ معهدا حكوميا.

أما في القطاع الخاص فتوجد ٨ جامعات للتعليم العالي و٢١ كليةً، وارتفع عدد الطلبة المقبولين بمؤسسات محافظة مسقط بنسبة ١٨٪ تليها محافظة شمال الباطنة بنسبة ١٥٪. كما حازت مسقط على أعلى نسبة من الطلبة الخريجين بنسبة ٢١٪، تليها منطقةٍ شمال الباطنة ١٨٪. وبينت الإحصائيات دراسة ما يقارب ٣٠٤٢٢ طالبا وطالبة مقبولين في مؤسسات التعليم العالي داخل السلطنة وخارجها، منهم ٥٣.٦٪ من الإناث. كما بينت الإحصائيات عدد الطلبة الخريجين من مؤسسات التعليم العالي داخل السلطنة وخارجها بلغ عددهم ٢٨٤١٩ خريجا، منهم ٦١٪ من الإناث. وحسب إحصائيات العام الجامعي ٢٠١٧ – ٢٠١٨، سجل عِدد الطلبة المقيدين في مؤسسات التعليم داخل السلطنة وخارجها ١٢٧٩٦٢ طالبا وطالبة، منهم ٥٧٪ من الإناث. ومن جانبٍ آخر، بلغ عدد طلبةٍ الضمان الاجتماعي المقيدين في مؤسسات التعليم العالي المحلية ٥٧٦٩ طالبا وطالبة أكثرهم بمحافظة البريمي وبنسبة ٧.%. والشكل (٦) يوضح عدد الطلبة في مؤسسات التعليم العالي للعام الجامعي ٢٠١٧ –٢٠١٨(الجيلانية، ٢٠١٩):

الشكل(٦): عدد الطلبة في مؤسسات التعليم العالي للعام الجامعي ٢٠١٧–٢٠١٨

أما الشكل (٧) ، فيبين نسبة توزيع الطلبة بين مؤسسات التعليم العالي الحكومية منها والخاصة:

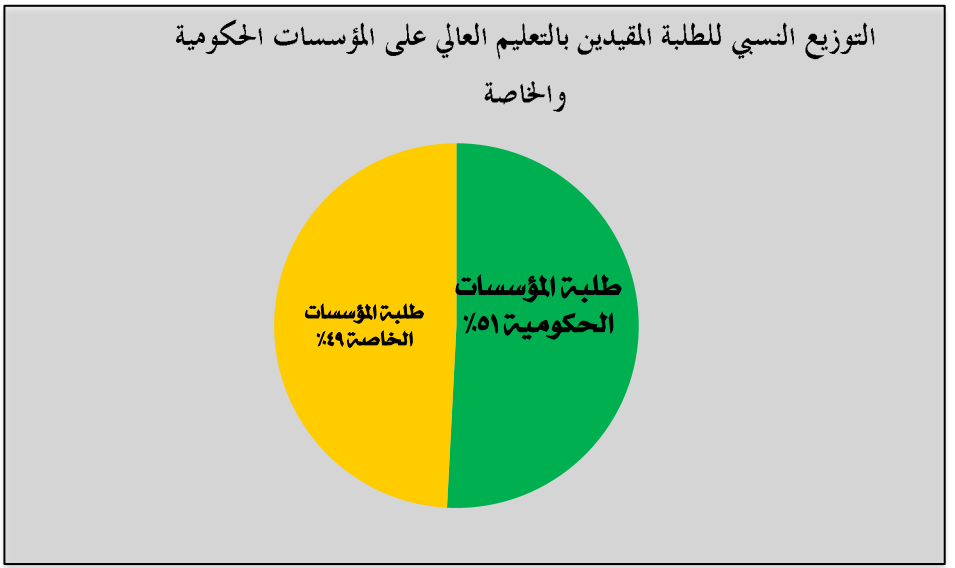

الشكل (٧): نسبة توزيع الطلبة بين مؤسسات التعليم العالي الحكومية منها أو الخاصة

ويتضح من الشكل السابق (٧) أن توزيع الطلاب على مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة، جاءت على النحو الآتي: يمثل توزيع الطلاب على مؤسسات التعليم العالي الحكومية بنسبة ٥١٪ من مجمل الطلاب الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي، بينما كانت نسبة توزيع عدد الطلاب في المؤسسات الخاصة بالتعليم العالي بنسبة ٤٩٪. ومن يتمعن في ذلك يجد أن التوزيع بين مؤسسات التعليم العالي الحكومي والخاص بسلطنة عُمان جاء بفارق نسبة ١٪ فقط، وهي نسبة لا تؤثر شيئا في التوزيع.

- **الإجابة عن السؤال الثاني**:

لقد نص السؤال الثاني من أسئلة الدراسة الحالية على الآتي: ما التحديات التي يواجها تمويل التعليم في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان؟. وللإجابة عن هذا السؤال، لا بد من الإلمام بطريقة الانتقال إلى ما يسمى بالاقتصاد المعرفي بكل ما يواجهه هذا المفهوم من تحدياتٍ وصعوبات، بحيث تصبح المعرفة والوسائل التي تدعم إنتاجها وتحصيلها والحفاظ عليها، هي الأساس الدقيق للنظام التعليمي السائد. ومن المعروف أن التعليم الجامعي في سلطنة عُمان قد بدأ منذ أربعة عقود، استطاع خلالها المرور بخبراتٍ وتجارب مع وضع خططٍ واستراتيجياتٍ كثيرة، كان آخرها خطة تطوير للتعليم الجامعي من خلال الاستراتيجية الوطنية للتعليم حتى العام ٢٠٤٠، التي ركزت على استغلال التقنيات الحديثة كوسيلةٍ أساسيةٍ في نظام التعليم العُماني. وقد روعي فيها توفير عنصرين في

غاية الأهمية كي يتم تحقيقهما خلال هذه الاستراتيجية: أولهما أن تتسم بالمرونة الكافية والقابلية المناسبة لمواكبة ما قد يستجد من المتغيرات والمتطلبات خلال مداها الزمني المحدد بالعام ٢٠٤٠، وثانيهما إجراء عملية مراجعة مستمرة لمستوى أداء الخطة، مع تقييم مرحلي لعملية التنفيذ بما يمكن من التحديث المستمر للعناصر المتغيرة في الاستراتيجية، وإجراء التحسينات التي قد تقتضيها الظروف أو المتغيرات التي قد تطرأ بين فترة وأخرى (الحضرمي والتوبي، ٢٠٢٠). ولا تقف هذه التحديات حول جانبٍ أو شكلٍ واحدٍ حول الإنفاق التعليمي وحجمه، وإنما اتخذت عدة أشكال، حيث أن بعض هذه التحديات داخلية نابعة من النظام التعليمي نفسه، وبعضها نتيجة للعوامل الخارجية المحيطة به والتي تؤثر فيه. ويمكن توضيح هذه العوامل كالآتي:

- **عوامل داخلية مرتبطة بالمؤسسات التعليمية**:

وهي عوامل مرتبطة بالمؤسسات التعليمية والسياسات المتبعة فيها والأساليب المستخدمة معها وطرق تفاعل المدخلات بعضها مع بعض، ومن هذه العوامل:

- مستوى تأهيل المعلمين والأساتذة وفق المتطلبات المعرفية الحديثة في العصر الذي نعيش فيه، وربط ذلك بالأجور التي يتقاضونها في سبيل العمل المنجز.
- زيادة الطلب على الالتحاق بالتعليم العالي من جانب الطلبة، في ظل قلة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي الحكومية نظراً لقلة الموارد المالية المتاحة.
- الاهتمام بجودة التعليم والتحكم في كفايته الداخلية من خلال التركيز على اقتصاديات الحجم وضبط أعداد الطلاب في القاعة الدراسية، مما أدى إلى الحاجة لزيادة أعداد المعلمين لمواجهة زيادة الصفوف الدراسية الناتجة عن هذه السياسات. وقد أدى هذا إلى زيادة النفقات التعليمية سواء في الرواتب أو البرامج التدريبية اللازمة لتأهيل المعلمين قبل الخدمة ومن خلالها.
- الاعتماد الكبير على الحكومة في تمويل التعليم العالي، إذ أدى ذلك إلى إرهاق الحكومة وجعلها مقيدة من مختلف النواحي، سواء كانت من الناحية التطويرية أم من الناحية الكمية لزيادة أعداد الملتحقين بها.
- إدخال التقنيات الحديثة والأساليب التكنولوجية في التعليم من وسائل تعليمية ومختبرات وأجهزة ومعدات حديثة، وذلك من أجل زيادة تفاعل الطلبة وتطوير مهاراتهم العلمية والعملية، إضافة إلى التوسع الحالي في إدخال الحاسب الآلي وخدمات الإنترنت، وما يصاحب ذلك من التطوير والتحديث المستمر لهذه التقنيات، وذلك نظراً لطبيعتها المتجددة باستمرار.
- ضعف دور القطاع الخاص في تمويل التعليم العالي من خلال المنح والتبرعات والمساعدات، حيث شكل العبء على الحكومة وخصوصاً أن دور هذه القطاعات لاتتعدى نسبته ٩ ٪ فقط.
- الاهتمام بالأنشطة اللاصفية وما يتطلب ذلك من رصد ميزانيات لها تخصص للإنفاق على المتطلبات المختلفة، سواء كانت هذه الأنشطة داخل المدارس أو خارجها مثل الرحلات الطلابية على سبيل المثال.

- مستوى الهدر التعليمي المتمثل في رسوب الطلبة، والذي يشكل هدراً اقتصادياً واضحا، وذلك من حيث مكوث الطالب في المرحلة الدراسية أكثر من المقرر له، وعدم إتاحة الفرصة الكافية للطلبة الجدد، مما يؤدي إلى زياد ة أعداد الطلبة، مما يؤثر بالتالي على كلفة الوحدة التعليمية.
- ضعف الإدارة التعليمية، وعدم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وضعف جودة توزيع هذه الموارد على عناصر العملية التعليمية وبشكلٍ يحقق الأهداف التعليمية.
- غياب آليات ترشيد الإنفاق، وعدم الاستغلال الأمثل للموارد المالية والبشرية التي تتوفر في تلك الجهة، وبما يكلفها ذلك الكثير من المال والجهد والوقت.
- التوسع في التعليم العالي وعدم مراعاة حاجة المجتمع لبعض التخصصات الجامعية المطروحة(عدون والقحطاني، ٢٠١٩) (المعولي، ٢٠١٩) (أمين،٢٠١٤).

- **عوامل خارجية مرتبطة بالمجتمع**:

وهي عبارة عن العوامل الخارجية المحيطة بالنظام التعليمي والتي تؤثر فيه وفي كل من بنيته ومراحله وسياساته المتنوعة، ومن أهمها ما يأتي:

- النموً الطبيعي للسكان في مختلف أرجاء العالم، وخصوصاً في الدول النامية، ولا سيما الناتج منه عن زيادة المواليد وارتفاع المستوى الصحي للمجتمعات، حيث يعتبر ذلك من أهم العوامل المؤثرة في تزايد النفقات التعليمية؛ إذ أدى هذا النمو إلى زيادة أعداد من هم في سن التعليم، مما دفع إلى قيام الحكومات بتوسيع خدماتها التعليمية وإنشاء المدارس وتعيين المعلمين لمواجهة ذلك.
- زيادة اهتمام المجتمعات بالتعليم والإنفاق عليه، على اعتبار أن الإنفاق على التعليم هو استثمار في الموارد البشرية يؤدي في الواقع إلى تطوير المجتمع وتنميته تنمية حقيقية شاملة في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية.
- وعي الأسر والأفراد بأهمية التعليم ودوره في تنمية القدرات والمهارات وفي تحديد المهن المستقبلية، إضافة إلى الدور الاجتماعي الذي يحققه التعليم للأفراد.
- الطبيعة الجغرافية للدولة وتوزيع السكان فيها وكثرة القرى والأرياف، مع قلة الكثافة السكانية فيها، والذي يستدعي توزيع الخدمات التعليمية في مناطق نائية تتصف بقلة الملتحقين بها؛ مما يؤدي إلى ارتفاع الكلفة التعليمية على جميع الأوجه.
- التغيرات الاقتصادية التي تشهدها المجتمعات سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، مثل ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط، ومستوى الناتج القومي للدولة وما يصاحبه من تقلبات في العُملة الوطنية والأسعار، والتي قد تؤدي إلى التأثير على مستوى الإنفاق الحكومي العام على الخدمات العامة ومنها التعليم على وجه الخصوص.

أما بدراوي(٢٠١٩) فلم يقسم التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي في مؤسسات التعليم العالي المختلفة حسب العوامل الداخلية أو العوامل الخارجية وإنما أجملها كالآتي:

- عدم ملاءمة التمويل المتاح كونه يعتمد بشكلٍ كبير على الحكومة، رغم تعاظم حجمه عبر السنين، لاحتياجات التطوير بالدرجة الأساس.
- التخوف من الالتزامات التي سيفرضها التغيير، وهي التزامات تشارك فيها الحكومة والمنظمات الأهلية والأسرة والأفراد، والخوف أيضا من عدم القدرة على إحداث التغيير أو تحمل ما ينشأ عنه من تبعات.
- مقاومة أصحاب المصالح المستقرة في ظل الأوضاع الحالية كما هي عليه الآن؛ خشية على مشاريعهم العلمية في مختلف الجهات.
- عدم إشراك المجتمع وأصحاب المصالح في شراكة فعالة وفهم إيجابي لتطوير التعليم العالي.
- عدم التحيز في تطبيقات الحكومة لسياسات التعليم، بالرغم من الاعتراف بأولويته، حيث تُنافس ملف التعليم الذي يمس المستقبل ملفات أخرى قد تكون لها العديد من الآثار السياسية قصيرة المدى أو تمس احتياجات أفراد المجتمع المعيشة اليومية.

- **تصور إطار التمويل في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عُمان**:

عندما ننظر إلى إستراتيجية تمويل التعليم بصورةٍ عامة، فإننا نجد أنها تسعى إلى تأسيس إطار تمويلي متكامل ومتسق، وتكون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هي المسؤولة عن التوصيةً الموضوعة والخاصة بتوفير الموازنات وآليات توزيعها على المؤسسات والهيئات التعليمية المختلفة، وذلك من أجل تعزيز الاستعمال الأمثل للإنفاق. كما أنها هي المسؤولة عن تنظيم طرق التطبيق بالتصورات القابلة للتنفيذ. وفيما يأتي خلاصة ما تمت كتابته واستنتاجه من خلال الأدب النظري وتحليل الواقع من خلال التصورات والآراء الموجودة في الندوات واللقاءات المتخصصة التي استعرضها الباحثان، والخاصة بتمويل التعليم في سلطنة عُمان، فقد توصل الباحثان إلى تصور لإطار التمويل في مؤسسات التعليم العالي كما يتضح من الشكل (٨):

الشكل (٨) المؤسسات المشاركة في تمويل التعليم العالي

ويمكن من خلال الشكل(٨) السابق، القول بأن المؤسسات التي يجب أن تشترك في تمويل التعليم العالي في سلطنة عُمان هي أربع جهات كالآتي: الحكومة، والقطاع الخاص، والقطاع الأهلي، والمؤسسات التعليمية نفسها. لذا، لا بد من توضيح دور كل جهةٍ منها كالآتي:

- **الحكومة**:

تعتبر الحكومة العمود الأقوى والأساس في مسألة تمويل التعليم، ولذلك ينبغي عليها أن تقوم بعمل العديد من الأمور حتى لا يكون كل العبء عليها، ومن بين الأمور التي يفترض أن تقوم به ما يأتي:

- تشجيع الإدارة الذاتية للجامعات.
- تقديم الدعم للمؤسسات على أساس ضمان الجودة.
- العمل على تفعيل الوقف التعليمي.
- التركيز على ما يسمى بالجامعة المنتجة.
- تطبيق مبدأ المحاسبة أو المساءلة على العاملين في مؤسسات التعليم العالي.

- **القطاع الخاص**:

- تسهيل إجراءات الاستثمار في التعليم.
- الإكثار من القروض الميسرة أو بدون فوائد.
- التوظيف على أساس التعليم في الجامعات.
- تخصيص نسبة من الأرباح لدعم التعليم العالي.
- الاستثمار لدعم المشاريع البحثية.

- **القطاع الأهلي**:

- التشجيع على إنشاء المزيد من الصناديق الأهلية ودعمها.
- التشجيع على زيادة أرباح الجمعيات التعاونية.
- الاهتمام بصناديق الوقف التعليمي وأموالها.
- التشجيع على زيادة المعونات والمساهمات من أصحاب رؤوس الأموال.
- تخصيص المشاريع البلدية لدعم التعليم.

- **المؤسسات التعليمية، وقد حددتها عيسان وآخرون (٢٠١٩) كالآتي**:

- استثمار الجامعة في الكثير من القطاعات الاستثمارية.
- الاهتمام بما يسمى بالجامعة المنتجة، وهي التي تقوم بالربط بين النظرية والتطبيق والنظر إلى التعليم الجامعي كمنظومة متكاملة.
- الشراكة في الجامعة ذاتها، وهي التي تتمثل أهدافها في الاستثمار بالتعليم، وتنظيم التأهيل والتدريب، ودعم عمليات التغيير، وتحقيق المنافسات المختلفة، وغرس الولاء والانتماء لدى الموظفين، وتوفير الأمان الوظيفي والاحتفاظ بالموظفين.

- **نتائج الدراسة**:

لقد توصلت الدراسة الحالية إلى جملة من النتائج يتمثل أهمها في الآتي:

- إن تمويل التعليم العالي قد حظي باهتمام كبير، فهو يمثل أولوية من أولويات الحكومة العُمانية، ويمثل إحدى الاستراتيجيات الوطنية للتعليم حتى العام ٢٠٤٠.
- إن العنصر الأساس في تمويل التعليم في مؤسسات التعليم العالي هي الحكومة بالدرجة الأولى.
- إن دور الجهات الخاصة في تمويل التعليم بمؤسسات التعليم العالي ضعيف للغاية لا يتعدى ١٠٪ فقط.
- الانفاق الحكومي على التعليم في ارتفاع سنوي، وهو يمثل ٢٠٪ من الميزانية التي تخصصها الحكومة لجميع القطاعات الأخرى.
- توضح الاحصائيات أن أعداد الطلبة في مؤسسات التعليم العالي في ازدياد، مما يتطلب الاهتمام بجودة التعليم وفق المهارات المستقبلية.
- أوضحت الدراسة بأن الحكومة تساهم بشكل كبير في دعم الجامعات والكليات الخاصة بالسلطنة من خلال البعثات الدراسية التي تمولها سنويا.
- أوضحت الدراسة بأن هناك مركزية في جميع الأشياء المتعلقة بالتعليم العالي، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي هي من تقرر بكل هذه الأمور.
- من أبرز التحديات التي تواجه تمويل التعليم العالي ما يأتي:
  - ✓ عدم تأهيل الكوادر بطريقة تؤهلهم من أجل التأقلم مع التطورات الحديثة.
  - ✓ الهدر في التعليم ومركزية التمويل.
  - ✓ النمو السكاني المتزايد.
  - ✓ الطبيعة الجغرافية مترامية الأطراف.
  - ✓ تأثير الاقتصاد العالمي.

- **التوصيات**:

يوصي الباحثان من خلال هذه الدراسة بضرورة العمل المستمر على تنويع مصادر التمويل في مؤسسات التعليم العالي، وعدم اتباع نظام المركزية في تمويل التعليم، والتشجيع على استغلال الصناديق الخيرية والوقفية المنتشرة في المجتمع، وحث القطاع الخاص على الشراكة المستمرة في تمويل التعليم كنوع من المسؤولية الاجتماعية، وعلى الحكومة أيضا أن تضع الخطط وتعمل عليها من أجل تبسط الإجراءات الحكومية والأنظمة القائمة، والتعامل معها بسلاسة من خلال إعطاء الجامعات حرية الإدارة والاستثمار، وتنويع مصادر الدخل لها عن طريق تطبيق بعض الأنظمة والتشريعات التي تساعدها وتجيز لها ذلك.

- **المراجع العربية** :

- أمين، هناء(٢٠١٤). "تمويل التعليم"، ندوة تمويل التعليم في سلطنة عُمان التى عُقدت في مسقط ضمن الفترة من ١٤-٢٠١٤/١٠/١٦.
- الحضرمى، أحمد، والتوبى عبد الله (٢٠٢٠)." واقع التعليم الإلكترونى بالجامعات العُمانية وتحديات تطبيقه في ضوء التحول الرقمي"، مجلة المؤتمرات العلمية الدولية، العدد (٤)، ٥٤٩-٥٨٧.

- الخطيب، خليل، والحضرمى أحمد، (٢٠٢٠)، "متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية بالجامعات العربية في ضوء التحول الرقمى بالتعليم الجامعى،" مؤتمر التعليم الرقمى في ضوء جائحة كورونا خلال ١٥-٢٠٢٠/١٦، بغداد، الجمهورية العراقية.
- السبيعى، عبدالله (٢٠٠٧). **التعليم الموازي لضمان تكافؤ الفرص التعليمية**. القاهرة: دار الجامعة الجديدة.
- الشنيفى، على (٢٠١٨). "البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالى في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة، **المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث**، ٢(١٠).
- عدون، فاطمة، والقحطانى منال، ٢٠١٩م) تمويل التعليم، مذكرة في اقتصاديات التعليم، من منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود
- عزوز، رفعت (٢٠٠٩). **اقتصاديات وتمويل التعليم: مفهومه، اسسه، أهميته**. القاهرة:مؤسسة طيبة.
- عيسان صالحة، وأخرون ،(٢٠١٩) **تنويع مصادر تمويل التعليم العالى: رؤى واتجاهات**. مسقط: دار الوراق.
- مجلس التعليم العُمانى(٢٠١٨). **الملخص التنفيذي للاستراتيجية الوطنية للتعليم حتى العام ٢٠٤٠**. ط١،منشورات مجلس التعليم، سلطنة عمان.
- المعمرى، خليفة محمد،٢٠٠٦) "مشكلات إدارة التعليم العالى الخاص في سلطنة عمان: تنويع مصادر تمويل التعليم العالى ، دراسة ميدانية"، مسقط، منشورات جامعة السلطان قابوس.
- المعولى ناصر،٢٠١٩) "تنويع مصادر تمويل التعليم تعزيز الكفاءة والاستدامة"، حلقة العمل التحضيرية لمنتدى (دور الوقف في دعم التعليم وتمويله) ،مسقط ، سلطنة عمان.
- وزارة الاقتصاد (٢٠١٩). **الكتاب الإحصائى السنوي**. مسقط: المركز الوطنى للإحصاء والمعلومات
- وزارة المالية(٢٠١٣-٢٠١٩)، الموازنة العامة للدولة، مسقط، سلطنة عمان

• المراجع الأجنبية

- David, H., Frank, L., & Richard, M. (2003). The Skill Content of Recent Technological Change: An Empirical Exploration. Quarterly Journal of Economics, 118, (4), 1279-1334.

• المواقع الإلكترونية

- الجيلانية عهود(٢٠١٩). "الطلبة في مؤسسات التعليم العالي" https://www.omandaily.om–
- "الانفاق الاجتماعي الحكومي على المواطنين" (موقع إنترنت،٢٠٢٠/١٠/١٦) https://omaninfo.om
- بدراوي، حسام (٢٠١٩) "تمويل التعليم بين الفرص والتحديات"، موقع إنترنت .https://www.almasryalyoum.com
- القطاونة، عادل(٢٠١٣). "أهمية الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي: https://www.ammonnews.net
- (قابوس بن سعيد،٢٠١١/٩/٣٠) حديث صاحب الجلالة إلى طلاب جامعة السلطان قابوس أثناء زيارته للجامعة عام ٢٠٠٠، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان. http://www.sultanqaboos.net/art/
- موقع إنترنت (ويكيبيديا،٢٠١٩) https://ar.wikipedia.or

- جريدة عمان (٢٠١٨) الاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠ توضّح التغيير المطلوب للمرحلة المقبلة وأبرز التوصياتhttps://www.omandaily.om
- السلطان هيثم بن طارق سلطان عمان ٢٠٢٠، الخطاب السامي ٢٢، فبراير https://www . educouncil.gov.om
- موقع إنترنت ٢٠٢٠ com(. Oxforddictionaries.www)

****